# دور الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر

خلفون فضيلة - جامعة قسنطينة3

**ملخص:**

تحتل الإدارة المحلية مركزا هاما في نظام الحكم الداخلي لكثير من دول العالم نظرا لما تقوم به من دور فعال في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، كما تعتبر أحد أهم الأساليب المتبعة في أي تنظيم إداري، وذلك بغية تخفيف العبء الثقيل على كاهل الحكومة المركزية، وبالتالي فهي تساهم في تقريب الإدارة من المواطن وتلبية احتياجاته بطريقة سريعة، وتتمثل الإدارة المحلية الجزائرية في كل من البلدية والولاية باعتبارهما الخليتان اللتان تجسدان السلطة المقررة والمسيرة على المستويات المحلية لدفع عجلة التنمية المحلية، التي تتحقق بتكاثف الجهود الشعبية والحكومية وعن طريق تفويض الصلاحيات من المركز إلى المستويات المحلية دون الرجوع إليه إلا في الأمور التي تتطلب التنسيق.

**Résumé:**

L'administration locale occupe une grande importante place dans le système de gouvernance interne dans la majorité des pays, vus son rôle actif dans la contribution et la réalisation du développement local. Elle est également considérée comme l'un des principaux moyens utilisés dans l'organisation administrative dans le but de réduire la surcharge du gouvernement central, et par la suite elle aide à renforcer la relation administration/citoyen afin de répondre rapidement aux besoins de ce dernier. L'administration locale en Algérie est représentée par la Commune et la Wilaya du fait qu'elles représentent l'autorité gestionnaire et décisionnaire aux niveau local afin de pousser le processus du développement, qui se concrétise par le renforcement des efforts populaires et gouvernementaux ainsi que par la procuration des pouvoirs du centre aux unités locales.

**مقـدمة:**

إن توسع وتضخم وظيفة ودور الدولة الحديثة، زاد من أهمية الجهاز البيروقراطي والتنظيم الإداري المسؤول عن الأداء الوظيفي الرسمي، ونشأت علاقة ثنائية التأثير بين الإدارة والتنمية، الأمر الذي دفع الدول إلى تبني الأساليب الإدارية الملائمة والفعالة حسب مكونات ومتطلبات البيئة التنموية، وهو ما خلق التمايز البيروقراطي والتباين التنظيمي ليس فقط بين الدول ولكن حتى داخل الدولة الواحدة في سياق التحولات الوظيفية والهيكلية وما يتبعها من تناسق إداري في السعي إلى الضبط الوظيفي التنموي المقبول .

وتماشيا مع التطورات النظرية للتنمية والانتقال إلى الأبعاد المحلية في البناء والقياس، تحول تبعيا الاهتمام نحو الإدارة المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية باعتبارها المحرك الفعال لها، والشيء الذي تتميز به هو أنها قريبة من المواطن فتعتبر بذلك الإطار الأمثل لكل مسعى يهدف إلى تحقيق تقارب الإدارة المركزية على المستوى المحلي مع المواطن الذي يبقى غاية وهدف كل عمل تنموي.

الإدارة المحلية بحكم قربها من المواطنين جعلها قادرة على الاضطلاع على حقيقة الأوضاع وتلبية احتياجات الأفراد، وبذلك فان الحديث عن إدارة فعالة لشؤون الدولة والمجتمع يتطلب مشاركة فعلية لكافة الفواعل الرسمية على المستوى المحلي - البلدية والولاية-.

ولقد نشأت العلاقة بين الإدارة والتنمية المحلية في الجزائر بعد الاستقلال وذلك من خال تحمل الدولة مسؤولية توحيد النظام الإداري على المستوى الوطني، وهنا تم وضع قاعدة للتنمية المحلية والوطنية بدءا بتكوين الإطارات والعمل على توحيد العمل الإداريوإتباع سياسة التقسيمات السياسية الإدارية الجديدة، وهذا بهدف الاستجابة السريعة للقرارات السياسية ومسايرة التنمية في البلاد.

فأصدرت بذلك مجموعة من النصوص القانونية لتنظيم عمل الإدارة المحلية باعتبارها احد أهمأدواتالإدارة العامة وجزء منها بل تعد خلية أساسية في بناءها حيث

تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، فأصبحت السلطة المركزية بذلك تكتفي بالرقابة على الهيئات اللامركزية لعدم قدرتها على تسيير الأقاليم بنفسها.

انطلاقا من هذا فقد جاءت هذه الدراسة للإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر؟

وتنطوي تحت هذه الإشكالية الفرضيات التالية:

- كلما زاد مستوى اللامركزية في عمل الإدارة المحلية كلما زادت فعاليتها وقدرتها على تحقيق مستويات مقبولة للتنمية المحلية.
- إن الاستقلال المالي للإدارة المحلية والمشاركة الفعالة لها في التنمية المحلية كفيل بإنجاح المخططات التنموية المحلية.
- إن التنظيم الإداري المحلي وتقسيم المسؤوليات والوظائف بالشكل الحالي لا يساعد على ترشيد السياسات التنموية المحلية.

وقد تم الاعتماد في دراستنا على المحاور الآتية:

1- الإطار ألمفاهيمي للدراسة
2- صلاحيات الإدارة المحلية الجزائرية في مجال التنمية المحلية
3- معيقات الإدارة المحلية في الجزائر وسبل تفعيلها

## I- الإطارألمفاهيمي للدراسة:

إن التنمية تحتاج إلى تنظيم والتنظيم يحتاج إلى حركة وفاعلية تتمثل في الإدارة التي تقوم بمهام التخطيط والتوجيه والرقابة، وعلى هذا الأساس يكون للإدارة المحلية الحق في إدارة الشؤون المحلية ووضع الخطط والتنظيمات الكفيلة بتحقيق أهداف الإدارات والمصالح المحلية.

### أولا: ماهية الإدارةالمحلية:

لقد ارتبط مفهوم الإدارة المحلية بالنشاط الإداري الذي تشرف عليه السلطات المحلية والتي تعد أداة إنجاز وتنفيذ السياسات العامة المحلية، والتي تقوم برسمها، ووضع خطواتها العريضة[1].

### 1- تعريف الإدارة المحلية:

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الإدارة المحلية، وذلك تبعا لتوجهات نظر الفقهاء والمفكرين ويمكن ذكر بعض منها:

الإدارة المحلية هي " أسلوب إداري يكفل توفير قدر من الاستقلال للهيئات المحلية فيما تباشره من اختصاصات محددة في مجال الوظيفة الإدارية التي تضطلع بها السلطة المركزية في الدولة أساسا بهدف تنمية مجتمعاتها وإشباع حاجات أفرادها مع خضوع هذه المهيآت لقدر من الرقابة من السلطة المركزية"[2]

الإدارة المحلية هي "أسلوب من أساليب التنظيم الإداري للدولة وتقوم على فكرة توزيع النشاطات والواجبات المركزية والمحلية، وذلك لغرض أن تتفرغ الأولى لرسم السياسة العامة للدولة، إضافة إلى إدارة المرافق القومية في البلاد، وأن تتمكن الأجهزة المحلية في تسيير مرافقها بكفاءة، وتحقيق أغراضها المشروعة"

وعلى ضوء التعريفين السابقين يمكن تعريف الإدارة المحلية على أنها "هي جزء من التنظيم الإداري للدولة، منحتها الحكومة المركزية شخصية معنويةبهدف فتح أبواب الإدارة أمام المواطن من أجل تلبية احتياجاته بسرعة ودقة، تتكون من هيئة منتخبة محليا تعمل تحت إشراف السلطة المركزية".[3]

### 2- الفرق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي:

تقتضي دارسة مفهوم الإدارة المحلية أن نميزها عن مفهوم الحكم المحلي، فهذا الأخير يعرف بأنه المناطق المحددة التي تمارس نشاطها المحلي بواسطة هيئات منتخبة من طرف سكانها المحليين تحت رقابة وإشراف الحكومة المركزية، ولقد اختلفت الآراء حول تحديد مفهومي الحكم المحلي والإدارة المحلية حيث برزت ثلاثة اتجاهات بخصوص هذين المفهومين، ففي الاتجاه الأول هناك من يفرق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي، من خلال اعتبار البعض الإدارة المحلية أسلوب من أساليب اللامركزية الإدارية والحكم المحلي أسلوب من أساليب اللامركزية السياسية، واعتبار البعض الآخر الإدارة المحلية خطوة في سبيل الحكم المحلي، وذلك استناد إلى نوع ودرجة الاستقلالية والصلاحيات.[4]

ويتمثل الفرق بين الإدارة المحلية والحكم المحلي في ما يلي:

- من حيث الوظيفة: الإدارة المحلية تركز على الجوانب التنفيذية أما الحكم المحلي يركز على دور المواطنين في الجانب السياسي.

- من حيث المستوى: الإدارة المحلية تكون على مستوى قطاعي والهيئات العمومية بينما الحكم المحلي يكون على مستوى التشريع والتنفيذ معا.

- من حيث البعد المركزي: الإدارة المحلية تتعلق باللامركزية الإدارية في حين الحكم المحلي يتعلق باللامركزية السياسية في نظم الدول المركبة.

- من حيث الأولوية: الإدارة المحلية خطوة أساسية نحو الحكم المحلي أما الحكم المحلي فبنجاح الإدارة المحلية يؤدي إلى إمكانية تطبيقه.[5]

**3- أهداف الإدارة المحلية:**

إن انتشار نظم الإدارة المحلية في عصرنا هذا صاحبته عدة عوامل وأسباب تختلف من دولة لأخرى خاصة فيما يخص النظام السياسي، الاجتماعي والثقافي، إلا أنها تتشابه جميعا في الأهداف العامة المرجوة منها:

- التقليل من النفقات واستثمار موارد المنطقة بصورة ترضي أبنائها.

- إن الإدارة المحلية تعمل على توثيق الصلة بين المواطن والمسؤول عن طريق المشاركة العملية في إدارة شؤونهم.

- تطبيق الديمقراطية من خلال ممارسة الشعب لحقه في الإسهام في إدارة شؤونه وتصريف أموره.

- تحقيق التوازن الإقليمي بين مختلف المناطق، حيث يتم توزيع الخدمات والضرائب بصورة متساوية ومن دون التفرقة بين وحدة إدارية محلية ووحدة أخرى.

- تهدف الإدارة المحلية إلى تدريب المواطن على الحكم النيابي ويتم ذلك من خلال المجالس المحلية المنتخبة.

- النهوض بمستوى الخدمات وأدائها في المجتمعات المحلية.

- تحقيق رغبات واحتياجات السكان المحليين من الخدمات المحلية، بما يتفق مع ظروفهم، وأولوياتهم، حيث إن وجود مجلس محلي في رقعة جغرافية محددة يشعر بمسؤولية اجتماعية اتجاه المواطنين [6].

**ثانيا: ماهية التنمية المحلية:**

لقد حظيت المجتمعات المحلية باهتمام كبير في معظم الدول خاصة النامية منها كوسيلة لتحقيق تنمية على مستواها القومي أو الوطني، وبالتالي أصبحت التنمية المحلية تأخذ أهمية كبيرة كونها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية.

**1- تعريف التنمية المحلية:**

نظر الأهمية موضوع التنمية المحلية فقد حظي باهتمام الباحثين والمتخصصين وبذلك كانت هناك العديد من التعاريف وكل تعريف يركز على جانب معين، فنذكر من بين التعاريف ما يلي:

فقد عرفت بأنها «عملية يتم من خلالها توحيد جهود الأفراد مع الجهود الحكومية بهدف تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية ضمن الإطار العام للدولة بشكل يساهم في تقدم الأمة"[7].

وقد عرفت أيضا بأنها " عمليات يمكن لها توحيد جهود المواطنين والحكومة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر المستطاع"[8].

من خلال التعريفين السابقين يمكن تعريف التنمية المحلية بأنها: "مجموعة من العمليات والأنشطة المخططة التي تهدف إلى تحسين مستوى الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في المجتمع المحلي بلدية أو ولاية والتي تقوم على أساس إشراك أفراده المحليين وتوحيد جهودهم مع الجهود الحكومية بالاعتماد قدر الإمكان على الموارد الطبيعية والطاقات البشرية المتوفرة محليا في إطار متكامل ومتناسق مع الإستراتيجية العامة للتنمية الوطنية الشاملة"[9].

**2- أهداف التنمية المحلية:**

إن تحديد الأهداف لأي تنمية يعني التخطيط الهادف والواعي الذي يعتمد على العقلانية، ومن الصعب تحديدها بدقة لاختلاف ظروف كل مجتمع محلي وانطلاقا من اختلاف الأوضاع والحاجيات التنموية الحقيقية من مجتمع إلى آخر، إلا انه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي تتبلور حول الخطة العامة في النقاط التالية:

**ا- الأهداف الإدارية:**

- زيادة التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية مما يساعد في نقل المجتمع المحلي من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة.

-تنمية قدرات القيادة المحلية للإسهام في تنمية المجتمع.

- ازدياد القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها [10].

**ب- الأهداف الاقتصادية:**

- جذب الصناعات والنشاطات الاقتصادية المختلفة لمناطق المجتمعات المحلية بتوفير التسهيلات الممكنة مما يساهم في تطوير تلك المناطق.

- تطوير الخدمات والنشاطات والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية والعمل على نقلها من الحالة التقليدية إلى الحداثة.

- حشد وتثمين الموارد البشرية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها[11].

**ج- الأهداف الاجتماعية:**

- ضمانا لعدالة في الاستفادة من الخدمات والمرافق كالمواصلات، التكوين، الثقافة.

- القضاء على البناء الفوضوي عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة.

- التصدي ومحاربة الآفات الاجتماعية كالجريمة، العنف، السرقة، المخدرات، ..والعمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والحملات وتنظيم الندوات والمحاضرات.

- محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والمهشمة وإدماجها في المجتمع[12].

**3- مقومات التنمية المحلية**: وتشمل ما يلي

•**المقومات المالية:** حيث يعد عنصر المال عاملا أساسيا في التنمية المحلية حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبه أو النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية وتوفير الخدمات للمواطنين يتوقف إلى حد كبير على حجم مواردها المالية.

•**المقومات البشرية:** يعتبر العنصر البشري أهم عنصر في العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشاريع.

•**المقومات التنظيمية**: تتمثل في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمتها إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية [13].

**II- صلاحيات الإدارة المحلية الجزائرية في مجال التنمية المحلية:**

لقد جعل التشريع الجزائري الإدارة المحلية المحرك الأساسي للتنمية المحلية من خلال تكريس هذا الحق في كل من قانوني الولاية والبلدية.

**دور الولاية في مجال التنمية المحلية:**

تعد الولاية وحدة إدارية من وحدات الدولة وفي نفس الوقت شخصا من أشخاص القانون تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالي المستقلة، حيث عرفها قانون الولاية رقم 12-07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 في مادته الأولى بأنها "جماعة إقليمية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة، وهي الدائرة الإدارية غير الممركزة للدولة وتشكل بهذه الصفة فضاء لتنفيذ السياسات العمومية التضامنية والتشاورية بين الجماعات الإقليمية للدولة".

ويسير الولاية هيئتان المجلس الشعبي الولائي والوالي حسب المادة الثانية من الأمر 12-07 ويساعد الوالي في مهامه أجهزة وهياكل الإدارة العامة للولاية منها الأمانة العامة للولاية، المفتشية العامة للولاية، الديوان، رئيس الديوان ورئيس الدائرة[14].

كما تعتبر الولاية فاعل أساسي في مجال التنمية المحلية، ويتحدد دورها من خلال القانون ألولائي، بحيث تسند إليها جميع أعمال التنمية سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو بيئية...الخ ويمكن تحديد دور الولاية في العناصر التالية:

**ا- الميدان المتعلق بالتهيئة والتعمير:**

وتقوم الولاية في هذا المجال بتحديد مخطط التهيئة العمرانية بالولاية ورسم النسيج العمراني ومراقبة تنفيذه، والمبادرة بأي عمل من شانهتوفير التجهيزات التي تتجاوز قدرات البلديات، والأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة طرق الولاية وصيانتها وتصنيفها حسب الشروط المعمول بها والمبادرة بكل عمل من شانه فك العزلة على الأرياف.

**ب- الميدان الصحي:**

تقوم الولاية بإنجاز الهياكل الصحية التي تتجاوز قدرات البلديات إضافة إلى المساهمة في أعمال الوقاية من الأوبئة وترقية الوقاية الصحية.

**ج- الميدان الثقافي والسياحي:**

تسعى الولاية بموجب مخططها إلى إنشاء مرافق ثقافية وتقديم دعمها ومساعدتها لهذه المرافق، كما تتولى ترقية التراث الثقافي بالمنطقة بالتنسيق مع البلديات، كما تضطلع الولاية بازدهار السياحة من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تساعد في استغلال القدرات السياحية وتشجيع الاستثمار في مجال السياحة.

**د- الميدان المتعلق بالسكن:**

تعمل الولاية على تدعيم البلديات فيما يخص تطبيق برامجها الإسكانية وتقوم بتقديم مساهمات لإنشاء المؤسسات وشركات البناء العقاري، بالإضافة إلى المبادرة والمشاركة في ترقية برامج السكن المخصص للإيجار المحافظة على الطابع المعماري، والمشاركة في عمليات الإصلاح وإعادة البناء بالتشاور مع البلديات.

**و- الميدان المتعلق بالفلاحة والري:**

يبادر المجلس الشعبي الولائي ويضع حيز التنفيذ كالعمل في مجال حماية وتوسيع وترقية الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز الريفي، بالإضافة إلى تشجيع أعمال الوقاية من الكوارث الطبيعية وتطهير وتنقية المجاري المائية في حدود إقليم الولاية.

**ن- التجهيزات التربوية والتكوينية:**

حيث تتولى الولاية في إطار المعايير الوطنية وتطبيقا للخريطة المدرسية والتكوينية انجاز مؤسسات التعليم المتوسط والثانوي والمهني وتتكفل بصيانتها والمحافظة عليها وتجديد التجهيزات المدرسية .

**ي- الميدان المتعلق بالنشاط الاجتماعي:**

تقوم الولاية بالمساهمة في ترقية التشغيل والتشاور مع البلديات والمتعاملين الاقتصاديين، وتساهم في كل نشاط يهدف إلى حماية الطفولة والأم والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة والتكفل بالمتشردين والمختلين عقليا، كما تساهم الولاية في إنشاء الهياكل القاعدية القافية والرياضية وحماية التراث التاريخي.

**م- الميدان المتعلق بالتنمية الاقتصادية:**

حيث تعد الولاية مخطط للتنمية على المدى المتوسط يبين فيه الأهداف والبرامج والوسائل المعبأة من الدولة في إطار مشاريع الدولة والبرامج البلدية للتنمية بالإضافة إلى إنشاء على مستوى كل ولاية بنك معلومات يجمع كل الإحصاءات والدراسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتعلقة بالولاية وتعد جدولا سنويا يبين النتائج لمحصل عليها في كل القطاعات ومعدلات نمو كالقطاع [15].

**1- دور البلدية في مجال التنمية المحلية:**

نظرا للأمر رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بقانون البلديات تعد البلدية على أنها جماعة إقليمية قاعدية للدولة تتمتع بالشخصية المعنوية والذم، المالية المستقلة حسب المادة الأولى، والبلدية هي القاعدة الإقليمية اللامركزية ومكان لممارسة المواطنة وتشكل إطار مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية حسب المادة 2، كما نصت المادة 15 من الأمر رقم 11-10 انه تتوفر البلدية على هيئة مداولة هي المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية يرأسها رئيس البلدية. [16]

تعتبر البلدية المحرك الأساسي للتنمية المحلية، بحكم علاقتها المباشرة مع المواطنين وتمثيلها للدولة على المستوى المحلي والقاعدي، وبذلك فهي ملزمة ببعض الأمور الأساسية تجاه مواطنيها، ويمكن التعرف على مجال تدخلها في النقاط التالية:

**أ- صلاحيات البلدية في مجال التعمير والهياكل القاعدية والتجهيز:**

يتحتم على كل البلديات أن يكون لها أدوات تعمير PDAU وPOS لأجل السيطرة على النمو العمراني الموجود بها وحسب القانون رقم 11-10 على البلدية أن تسهر على مراقبة عمليات البناء ذات العلاقة ببرامج التجهيز والسكن، واحترام الأحكام في مجال مكافحة السكنات الهشة غير القانونية والسهر على الحفاظ على الأملاك العقارية التابعة للأملاك العمومية للدولة، .

**ب- صلاحيات البلدية في مجال التهيئة والتنمية المحلية:**

في هذا المجال على البلدية أن تعمل على تنمية ترابها وتهيئته ضمن مخطط قصير ومتوسط وطويل تنجزه وتصادق عليه وتسهر على تنفيذه في إطار الصلاحيات المسندة لها قانونيا وبانسجام مع مخطط الولاية وأهداف مخططات التهيئة العمرانية، ويساهم هذا المخطط في تحديد الوجهة الوطنية للتنمية من خلال حماية الأراضي الفلاحية والمساحات الخضراء والمساهمة في حماية التربة والموارد المائية والسهر على الاستغلال الأفضل لها.

ج- **صلاحيات البلدية في المجال الاجتماعي**: حيث تسعى المجالس البلدية إلى معرفة حاجيات السكان على جميع الأرصدة تعليم، صحة، سكن، شغل، ثم العمل على سدادها عبر بناء المدارس والمساجد، ولهذا أعطى المشرع بموجب القانون رقم 11-10 أن تقوم البلدية بكافة الإجراءات قصد:

- انجاز مؤسسات التعليم الابتدائي طبقا للخريطة المدرسية الوطنية.
- انجاز وتسيير المطاعم المدرسية وتوفير وسائل النقل للتلاميذ.
- المساهمة في تطوير الهياكل الجوارية الموجهة لنشاطات التسلية.
- المساهمة في صيانة المساجد والمدارس القرآنية .

**د- المجال البلدية في المجال الاقتصادي:** تتكفل البلدية بالتنمية والمحافظة على الموارد الجماعية وجعل تلك الممتلكات أكثر مردودية وترشيد وصرف الموارد الجبائية لخدمة مصلحة المواطن في مجالات البنى التحتية والاستثمارات المحلية قصد الحد من البطالة، كما تقوم البلدية بتخصيص جزء من أموالها في صناديق المساهمة التابعة

للجماعات المحلية، وللبلدية الحق في كل عمل يرمي إلى وضع شبكة صناعية عبر المناطق الترابية التابعة لها وتدعيمها لتحقيق الأهداف التالية:

- السعي لإنهاء الهجرة الريفية.
- الزيادة في قيمة الطاقات المحلية.
- المساهمة في توفير الاحتياجات المحلية انطلاقا من الإنتاج المحلي.
- تسهيل التحكم في أساليب الصناعة ونشر تقنياتها.
- إنشاء وحدات صناعية للإنتاج والخدمات لتوفير الاحتياجات المحلية وتسيرها وصيانتها.

**ه- صلاحيات البلدية في المجال الثقافي:** تعمل البلدية على دعم الجمعيات الثقافية عن طريق توفير البنى التحتية الضرورية للقيام بالأنشطة الثقافية لإنتاج القيم الايجابية التي تساعد على احتواء مختلف الأغراض السلبية في المجتمع المحلي، وتقديم الدعم المالي والمعنوي لتلك الجمعيات وتأهيلها حتى تساهم في التنمية المحلية، كما تسعى إلى:

- تقديم مساعدات للهياكل المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية.
- نشر الفن والقراءة العمومية وتنشيط الثقافة والحفاظ عليها.
- تقديم مساعدات للهياكل المكلفة بالشباب والثقافة والرياضة والتسلية.

**و- دور البلدية في مجال الرعاية الصحة:**

حيث تسهر على احترام التنظيم المعمول به والمتعلق بحفظ الصحة والنظافة العمومية في المجالات التالية:

- توزيع المياه الصالحة للشرب.
- صرف المياه المستعملة ومعالجتها.
- جمع النفايات الصلبة ونقلها ومعالجتها.
- الحفاظ على صحة الأندية والأماكن المستقبلة للجمهور.
- صيانة طرق البلديات.
- تهيئة المساحات الخضراء ووضع العتاد الحضري وصيانة فضاءات الترفيه.[17]

إذن فقانون البلدية الأخير على غرار قانون الولاية ذهب المشرع إلى إدخال مواد جديدة لم تكن واردة في القانون السابق تحمل مواد جديدة لكيفية تسيير الإدارة المحلية من خلال إحداث نقلة في تسييرها وفق قواعد الحكم الراشد عبر إشراك المواطن المحلي في إدارة شؤونه بمنح إمكانية اكبر للديمقراطية التشاركية.

و من خلال التعرف أيضا على الدور الذي تقوم به كل من الولاية والبلدية باعتبارهما الفاعلين الرئيسيين في عملية التنمية المحلية، وكنتيجة القيام ببعض المقارنات بين اختصاص كل منهما نجد أن الأدوار الملقاة على كاهل البلدية اكبر من تلك التي تختص بها الولاية، مع الغياب الكامل لادوار الفواعل الغير رسمية لكل من القطاع الخاص المحلي والمجتمع المدني المحلي الواجب إشراكهما في العملية التنموية لتغطية النقص الكبير الذي تعاني منها الإدارات المحلية من الجانب المالي والكوادر البشرية الفنية وهذا ما يستدعي إعادة النظر بهدف ترشيد الإدارة المحلية.[18]

وكنموذج عن التنمية المحلية في الجزائر تم اختيار بعض القطاعات على مستوى ولاية باتنة حيث نجد الجدول التالي **يوضح إحصائيات ومؤشرات تنموية** كالأتي:

| المؤشرات الرئيسية | الوحدات | حالة 1998 | حالة 2008 | حالة 2011 | حالة 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| مجموعالسكان | Hbts | 962623 | 1139877 | 1186832 | 1242000 |
| الكثافة السكانية | Hbts/km2 | 80 | 95 | 99 | 103 |
| معدلالتحضر | ٪ | 56 | 66 | 60 | - |
| السكن المشغول | Hbts/Logt | 7.43 | 6.6 | 4.7 | 4.2 |
| التموين بالماء الصالح للشرب | % | 77 | 90 | 94 | 97 |
| التموين اليومي | L/H/J | 85 | 126 | 132 | 160 |
| معدل توصيل قنوات الصرف الصحي | % | 61 | 84 | 87 | 92 |
| معدل الكهرباء | % | 75 | 89 | 90 | 97 |
| معدل توصيل الغاز | % | 31 | 58 | 64 | 73 |
| معدل التمدرس من 6-15 سنة | % | 82 | 93,06 | 93,09 | 94 |
| مساواة ذ كور وإناث | % | 48,9 | 50 | 51 | 51 |

| المؤشرات الرئيسية | الوحدات | حالة 1998 | حالة 2008 | حالة 2011 | حالة 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل شغل الأقسام الابتدائية | Nbre | 48 | 32 | 33 | 32 |
| معدل شغل الأقسام المتوسطة | Nbre | 42 | 44,65 | 38,3 | 37 |
| معدل شغل الأقسام الثانوية | Nbre | 39 | 33 | 37 | 37 |
| عدد الأطباء العموميون ل1000 نسمة | - | 46 | 0,67 | 0,75 | 0,89 |
| عدد الأطباء المختصين لألف نسمة | - | 15 | 0,27 | 0,42 | 0,52 |
| قوائم المستشفيات لألف نسمة | - | 1,48 | 2,06 | 2,03 | 2,37 |
| الكثافة البريدية لألف نسمة | - | 0,13 | 0,11 | 0,11 | 0,11 |
| الكثافة الهاتفية | Hbts 1000 | 35 | 81 | 76 | 77 |
| كثافة توصيل الانترنت | Hbts 1000 | / | 10 | 23 | 30 |

**المصدر: مصلحة المخططات القطاعية للتنمية بمديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية باتنة.**

والملاحظ من خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه أن مختلف القطاعات كانت ذات مستوى متدني سنة 1998 إلا أنها عرفت تطور ملحوظ ومتنامي بشكل تصاعدي سنة 2008 و2011 إلى غاية سنة 2014 ولعل أبرزها قطاع الكهرباء الذي ارتفع من نسبة 75 بالمائة سنة 1998 إلى 97 بالمائة سنة 2014 وهذا ناجم عن تولية الولاية اهتمام كبير لترقية برامجها التنموية المحلية .

## III- مشاكل الإدارة المحلية في الجزائر وسبل تفعيلها:

تواجه الإدارة المحلية في الجزائر مشاكل عديدة ومختلفة عرقلت من مسيرتها للوصول بالمجتمع إلى طريق الرقي والرفاهية.

**1- المشاكل التي تواجه الإدارة المحلية التي تحول دون تحقيق تنمية محلية:**

**ا- المشاكل المالية:**

تعتبر الموارد المالية العمود الفقري لأي نظام حكم محلي فعال، وعليه يمكن قياس درجة فعالية واستقلالية أي سلطة محلية بمدى قدرتها المالية على تمويل برامجها الخدمية وتنفيذ سياساتها وخططها التنموية من مصادرها الذاتية، بدون الاعتماد كلية على الإعانات والدعم المركزي، وعلى هذا الأساس فإن الادارة المحلية لا تتمكن من سد الحاجات المحلية والإنفاق عليها، إلا إذا كان تحت سيطرتها مالا تغترف منه، وطبيعي أنه كلما كانت الادارة المحلية تعتمد على مواردها فقط في سد نفقاتها المحلية، كان ذلك ضمانا لاستقلالها ويبعد عنها الرقابة الشديدة التي تمارسها المركزية[19].

**ب- المشاكل الفنية:**

تعاني الهيئات المحلية في الجزائر من خلل هيكلي يتعلق باليد العاملة من حيث أدائها، تدريبها، تأهيلها وتحفيزها، فنقص الخبرات الفنية وانخفاض مستوى كفاءة موظفي الإدارة المحلية (البلديات خاصة)، إضافة إلى قلة عدد المهندسين والمتخصصين العاملين في المؤسسات المحلية، بالإضافة إلى غياب عنصر المشاركة الشعبية وقصور الخدمات البلدية[20].

**ج-المشاكل الإدارية:**

تعاني المحليات في الجزائر من غموض القوانين والتشريعات التي تتعلق بالعلاقة بين المركز والهيئات المحلية من ولاية، وبلدية. فبالرغم من النصوص التي حددت اختصاصات المجالس المحلية خاصة البلدية، إلا أنها تتمتع باستقلالية حقيقية في إدارة شؤونها، ومن خلال قوانين الإدارة المحلية (قانون البلدية وقانون الولاية)، يتضح لنا مدى اتساع اختصاصات البلدية الجزائرية، ومدى تدخلها في كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أن هذه الاختصاصات مقيدة إلى حد كبير بتدخل سلطة الرقابة، بالإضافة إلى مشاكل إدارية أخرى هي:

- الشكوى من الروتين الحكومي الذي يعرق لأعمال الإدارة المحلية، وتعدد الإجراءات الحكومية.

- فقدان التنسيق بين أعمال الهيئة المحلية وفروعها.

- ضعف أجهزة المتابعة والرقابة والتدقيق.

- ضعف الجهاز التنفيذي للهيئات المحلية، وعدم تفهمها للواقع والظروف المحلية.

- انتشار المحاباة والمحسوبية في تعيين موظفي الهيئات المحلية.

-غياب الشفافية في الرقابة والمساءلة وحكم القانون وتفشي الغموض في أساليب العمل والتسيب[21].

فكل هذه المعوقات أدت إلى انتشار ظاهرة الفساد التي وجدت أرضية صلبة سواء مباشرة بعد الاستقلال أو مع عملية الانتقال إلى اقتصاد السوق، فأصبح الفساد يدرج ضمن أهم الأسباب التي تعيق التنمية، وما يعزز وجود الفساد على مستوى الإدارة المحلية هو تردي واقع هذه الإدارة والتي كانت في حد ذاتها هدف العمليات الإصلاح الإداري، إذ سنت ترسانة من القوانين لإصلاح الإدارة المحلية منذ الاستقلال إلى اليوم، من أن يؤدي إلى تغيير جذري في فعالية هذا الجهاز[22].

**2- إصلاح الإدارة المحلية للنهوض بالتنمية المحلية:**

يمكن حصر العوامل التي يمكن أن تساعد في تطوير الإدارة المحلية حتى تتمكن من تحقيق أهدافها في:

**- الإصلاح الهيكلي والإداري:**

إن عملية إصلاح الإدارة المحلية تتطلب معالجة كافة أوجه البيروقراطية، تبسيط السياسات والإجراءات ومحاربة الروتين، وحسم أي تضارب وازدواجية في اختصاصات المسؤولين، توفير التنسيق التام بين كافة الأجهزة، توفير المعلومات اللازمة المساعدة على سرعة وسلامة اتخاذ القرارات المتابعة والرقابة، تحديث الإدارة والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتغيير أنماط السلوك والثقافة السائدة في الإدارات المحلية.[23]

- تفعيل المشاركة الشعبية:

لكي تؤدي الهيئات المحلية دورها بصورة كاملة، لابد من تمهيد الطريق بإحداث انفتاح سياسي يمكن الجماهير الشعبية من المشاركة في تقرير مستقبلها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وذلك عبر مجالس الحكم المحلي، ولهذا يتوقف نجاح هذه الهيئات المحلية في مواجهة تحديات التنمية، على درجة الانفتاح في النظام السياسي، ومستوى المشاركة الشعبية التي تسمح بها السلطة المركزية.

- الإصلاح المالي:

إذا كان ضعف الهيئات المحلية مرتبط إلى حد ما بضعف إمكانياتها المالية، فلابد من العمل على تطبيق جملة من الإصلاحات المالية، وأهم هذه الإصلاحات منح الهيئات المحلية استقلالية مالية أوسع وحصولها على نصيب معقول من الموارد المالية الوطنية لتواكب متطلبات التنمية المحلية، وزيادة الاستثمارات في المحليات كإعطاء المجالس المحلية حرية أكثر في التصرف في أموالها وفرض الضرائب والرسوم، وأن ينص على ذلك القوانين ونظم الإدارة المحلية على أن تتولى الهيئات المحلية مهام تحصيل الضرائب والرسوم التي تؤول إليها قانونيا، وأن تتصرف فيها بمعزل عن أي تدخل من جانب الحكومة المركزية[24].

- الإصلاح قانوني:

- تفعيل النصوص القانونية الحالية المتعلقة بالإدارة المحلية في مجال الخدمات العامة.

- دعم البلديات من خلال منح سلطات أوسع للمجالس الشعبية المحلية.

- حل إشكالية التمويل والذي يعتبر الشرط الأساسي لنجاح البلديات في أداء أدوارها.

- ضمان استقلالية المجالس الشعبية، وتحديد الاختصاصات والحد من تدخل الجهات الحكومية.

- تفعيل النصوص القانونية الحالية المتعلقة بالجماعات المحلية في مجال الخدمات العامة[25].

**خاتمة:**

في ختام دراستنا توصلنا إلى نتيجة مفادهاأنمساهمةالإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر مازالت محدودة لا تستجيب لتطلعات المواطن المحلي كونها تعاني من العديد من المشاكل ولعل أبرزها محدودية الموارد الذاتية للوحدات المحلية وضعف تمتعها بالسلطة التقريرية في تسيير شؤونها وعدم ترك هامش للمبادرة المحلية، زيادة على ذلك نجدأن النصوص القانونية لتسيير الإدارة المحلية الجزائرية لم تعد تطابق الواقع الذي تعيشه الجزائر وهذا يستدعيإعادة النظر فيها وتكييفها مع التطورات الحديثة التي تفرض مشاركة كل الأطراف المحلية لترشيد سياسات العملية التنموية.

كما يمكن الخروج بجملة من الاقتراحات نوردها على النحو التالي:

- العمل على توفير فرص حقيقية لمشاركة الفواعل غير الرسمية ( القطاع الخاص المحلي والمجتمع المدني المحلي) إلى جانب الفواعل الرسمية.

- تفعيل دور الدائرة في مجال التنمية المحلية.

- دعم أجهزة التخطيط بالكوادر الفنية القادرة على وضع خطط محلية وتوفير عناصر مدربة على سرعة جمع المعلومات تمكن الإدارة المحلية من إدراك مواردها وإمكانياتها وتحديد مشاكلها واحتياجاتها وترجمة ذلك إلى مشاريع تنموية محلية.

- البحث عن إعلام محلي يهتم بتسيير شؤون الأقاليم المحلية والهيئات المشرفة عليها من اجل إعطاء صورة عن الواقع وتقريب الإدارة من المواطن.

- إعطاءأهمية اكبر للاستثمار المحلي لما يحققه من تراكم الثروات وتوفير مناصب الشغل، إذ يجب على الإدارة المحلية توفير المناخ الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال ودخول في الشراكة.

- تفعيل دور الرقابة المستمرة حتى تستطيع حماية السلوكيات التي تسيءاستعمال المال العام المحلي.

**الهوامش:**

(1)- ممدوح خالد، البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة، القاهرة، المنظمة العربية للتنمية، 2009، ص270.

(2)- شنطاوي علي خاطر، قانون الإدارة المحلية، عمان، دار وائل للنشر، 2002، ص22.

(3)- الشيخلي عبد الرزاق، الإدارة المحلية دراسة مقارنة، الأردن، دار المسير للنشر والتوزيع والطباعة، 2001، ص19.

(4)- عبد الوهاب سمير محمد، اللامركزية والحكم المحلي، القاهرة، دار الجلال للنشر والتوزيع، 2001، ص12.

(5)- الطعامنة محمد محمود، نظم الإدارة المحلية في الوطن العربي.، مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية، 2005، ص17.

(6)- الجندي مصطفى، الإدارة المحلية واستراتيجياتها، مصر، دار منشاة المعارف.، 1987، ص48.

(7)- خشمون محمد، مشاركة مجالس البلدية في التنمية المحلية، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قسنطينة، 2012، ص37.

(8)- الجندي مصطفى، مرجع سابق، ص49.

(9)- خشمون محمد، مرجع سابق، ص 24.

(10)- عجمة محمد عبد العزيز وآخرون، مقدمة في التنمية والتخطيط، لبنان، دار النهضة العربية، 1983، ص ص53-54.

(11)- عودة المعاني أيمن، الإدارة المحلية، الأردن، دار وائل للنشر، 2010، ص139.

(12)- طلعت محمود نوال، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي، مصر، المكتب الجامعي الحديث، 2003، ص203.

(13)- شنطاوي علي خاطر، مرجع سابق، ص97.

(14)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 12-07 المؤرخ في 12 فيفري 2012 المتعلق بالولاية، الجريدة الرسمية، العدد 12، المواد 1-2، ص11.

(15)- المواد 80-90 من الأمر رقم 12-07 المتعلق بالولاية. ص ص32- 36.

(16)- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية، العدد 37، الماد 1-2، ص7.

(17)- المواد 113، 124، من الأمر رقم 11-10 المتعلق بالبلدية، ص ص17- 19.

(18)- عبد القادر خليل، البلدية في مواجهة تحدي التسيير، الجزائر: دار للنشر، 2011، ص30.

[19]- الشيخلي عبد الرزاق، مرجع سابق، 2001، ص166.

[20]- غانم عبد الغني، العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية في الجزائر، ورقة مقدمة لندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية، بيروت 2002، المعهد العربي لإنماء المدن، ص324.

[21]- نور الدين يوسفي، الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية علوم التسيير والاقتصاد.، جامعة بومرداس، 2010، ص60.

[22]- فريمش مليكة، دور الدولة في التنمية دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم السياسية، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر، 2011، ص387.

[23]- غانم عبد الغني، التنظيم المجالي حاضرا ومستقبلا في ولاية بسكرة، أطروحة الدكتوراه في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، 1989، ص86.

[24]- يوسفي نور الدين، مرجع سابق، ص75.

[25]- غانم عبد الغاني، مرجع سابق، ص95.